المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

ميزانية المواطن

من أجل استيعاب أفضل لمشروع قانون المالية ومقتضياته

2020

ميزانية المواطن
لمشروع قانون المالية لسنة

2020

من أجل استيعاب أفضل لمشروع قانون المالية ومقتضياته

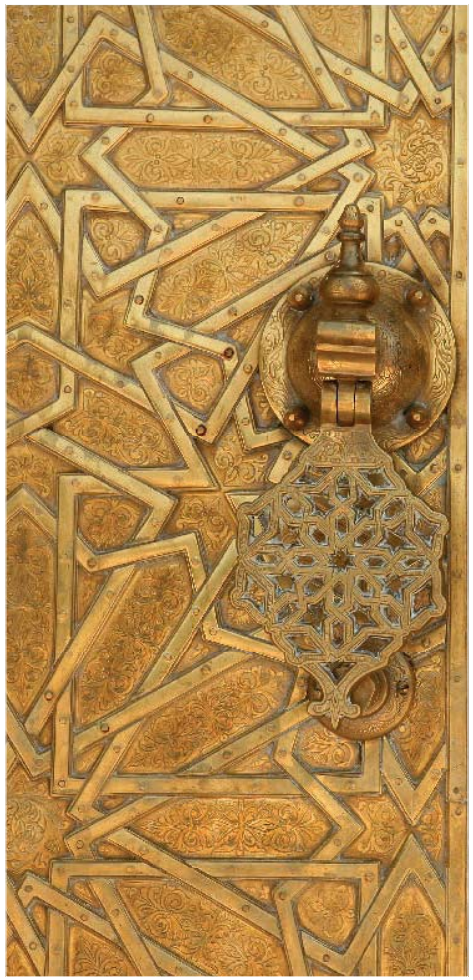

مدخل

في ظل التطورات الدستورية المرتبطة بإصلاح المالية العمومية وتفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، عملت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة خلال السنوات الأخيرة على بذل المجهودات اللازمة لضمان نشر المعلومات والمعطيات المالية المرتبطة بتدبير مختلف السياسات العمومية المتعلقة بظروف عيش المواطن وتلبية حاجياته اليومية، خاصة في المجال الاجتماعي.

ويندرج في هذا الاطار، حرص هذه الوزارة على اعداد و نشر ميزانية المواطن منذ سنة 2012، مع العمل على تجويد وتبسيط مضمونها حتى تكون أداة للتواصل مع المواطن و تمكينه من التفاعل مع المقتضيات و التدابير التي تتضمنها مشاريع قوانين المالية.

وفي هذا الصدد، شهدت سنة 2019 وللمرة الأولى نشر ميزانية المواطن المرتبطة بقانون التصفية لسنتي 2016 و 2017 وذلك من أجل تجسيد مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة من جهة وتفعيل مبادئ القانون التنظيمي لقانون المالية من جهة أخرى.

وبالتالي، وعلى غرار النسخ السابقة، فإن ميزانية المواطن لمشروع قانون المالية لسنة 2020 تهدف إلى إخبار المواطنين بأولويات مشروع قانون المالية لسنة 2020، و تبين بشكل موجز ومبسط، المعطيات المتعلقة بالسياسات العمومية، و بالفرضيات والمؤشرات الماكرو اقتصادية بالإضافة إلى تبيان التدابير التي يتضمنها هذا المشروع من اجل تحسين ظروف عيش المواطنين و توطيد الثقة و دعم الاستثمار و المقاولة لخلق فرص الشغل للشباب.

01 ماهي أهم مستجدات ميزانية 2020؟
02 ماهي ميزانية الدولة؟ وكيف يتم إعدادها؟
03 ماهي الفرضيات التي تنبني عليها ميزانية 2020؟
04 ماهي مداخيل ونفقات ميزانية 2020؟
05 أية أولويات لميزانية 2020 ؟
06 كيف سيتم إنفاق ميزانية 2020؟
07 ماهي أهم التدابير المتخذة برسم مشروع قانون مالية 2020؟
08 مفاهيم
09 ملحقات

مشروع قانون المالية لسنة 2020
ميزانية المواطن

01

ماهي أهم مستجدات ميزانية 2020؟

مشروع قانون المالية لسنة 2020
ميزانية المواطن

ماهي أهم مستجدات ميزانية 2020؟

تخصيص مبلغ : **91** مليار درهم

تفعيل القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

التعليم
72,4 مليار درهم

مواصلة تفعيل مخطط «الصحة 2025»

الصحة
18,6 مليار درهم

خلق **43 676** منصب مالي

- الوزارات و المؤسسات : **23.112** منصب مالي
- وزارة الداخلية : **5.564** منصب مالي (توزيع الموظفين المنتسبين لميزانية مجالس العمالات والأقاليم)
- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين : **15.000** منصب مالي

- تخصيص حوالي **26 مليار درهم** لدعم القدرة الشرائية للفئات الهشة والطبقة المتوسطة.
- تنزيل التزامات اتفاق الحوار الاجتماعي **(14,25 مليار درهم)**: **6 ملايير درهم** برسم سنة 2020، تضاف إلى **5,3 ملايير درهم** برسم سنة 2019.
- مواصلة دعم المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة : **14,6 مليار درهم** بما في ذلك الإجراءات المواكبة.

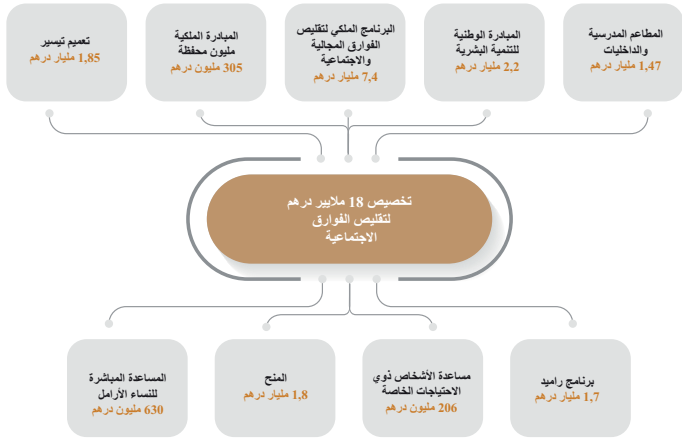

ماهي أهم مستجدات ميزانية 2020؟

اقتراح مجموعة من التدابير لتقوية علاقة الثقة مع الملزمين :

- تمكين الأشخاص الذاتيين، بصفة استثنائية، من التسوية الطوعية لوضعيتهم الضريبية، عبر إبرائهم من الفحص الجبائي المتعلق بتقييم مجموع الدخل بناء على نفقاتهم، وذلك مقابل اقتطاع 5% من مبلغ الموجودات المودع لدى مؤسسات الائتمان المعتمدة، ولن يتم اعتماد النفقات المنجزة لاحقا في حدود مبلغ الموجودات الذي سيتم التصريح به، في إطار مسطرة الفحص؛

- الترخيص للملزمين الذين لم يقوموا بالإدلاء بالإقرار السنوي برسم الدخول العقارية المُكْتَسَبَة برسم السنوات المُنصرِمة التي لم يطلها التقادم، بتسوية وضعيتهم الجبائية بصورة تلقائية، وذلك من خلال أدائهم لمساهمة إبرائية تساوي 10% من المبلغ الإجمالي للدخول العقارية المكتسبة برسم سنة 2018، مقابل إعفائهم من أداء الضريبة على الدخل برسم الدخول العقارية وكذا من إلغاء الزيادات والغرامات والذعائر المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب برسم السنوات المنصرمة غير المتقادمة؛

- منح الملزمين بصفة انتقالية إمكانية تسوية وضعيتهم الجبائية من خلال الإدلاء بإقرار تصحيحي تلقائي بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، وذلك برسم السنوات المحاسبية 2016 و2017 و2018؛

- إحداث إطار قانوني لمسطرة شفوية تتم من خلالها المواجهة بين الإدارة والملزم الخاضع لمسطرة فحص المحاسبة، وذلك في إطار تعزيز الضمانات المخولة للملزمين. وينص هذا التدبير على عقد اجتماع مع الملزم بعد اختتام أشغال فحص المحاسبة، وقبل تبليغ هذا الأخير بالتعديل الضريبي؛

- توسيع نطاق تطبيق طلبات الاستشارة الضريبية المسبقة، وذلك لتوضيح الرؤية للمستثمرين، وتمكينهن من توجيه طاقاتهم لتنمية مشاريعهم؛

- إطلاق عملية «التسوية التلقائية» للممتلكات والموجودات النقدية المنشأة بالخارج مقابل أداء مساهمة إبرائية يتم بموجبها إعفاء الأشخاص المعنيين من دفع الغرامات المتعلقة بمخالفات قانون الصرف وأداء الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات وكذا الغرامات والجزاءات والرسوم الإضافية المفروضة على المخالفات المنصوص عليها بالمدونة العامة للضرائب.

02

ما هي ميزانية الدولة؟ وكيف يتم إعدادها؟

ما هي ميزانية الدولة؟ وكيف يتم إعدادها؟

تعتبر ميزانية الدولة الوسيلة الأساسية التي تمكن الحكومة من التطبيق السنوي لبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي. حيث أنها مؤطَّرة، في مختلف مراحل إعدادها والمصادقة عليها وإنجازها، بإطار دستوري وتشريعي. وهي وثيقة يتم من خلالها التوقع والترخيص للموارد والنفقات السنوية للدولة. وفي ما يخص بنية الميزانية فهي موزعة على ثلاثة عناصر وهي: الميزانية العامة، ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وميزانية الحسابات الخصوصية للخزينة.

مراحل إعداد ميزانية الدولة

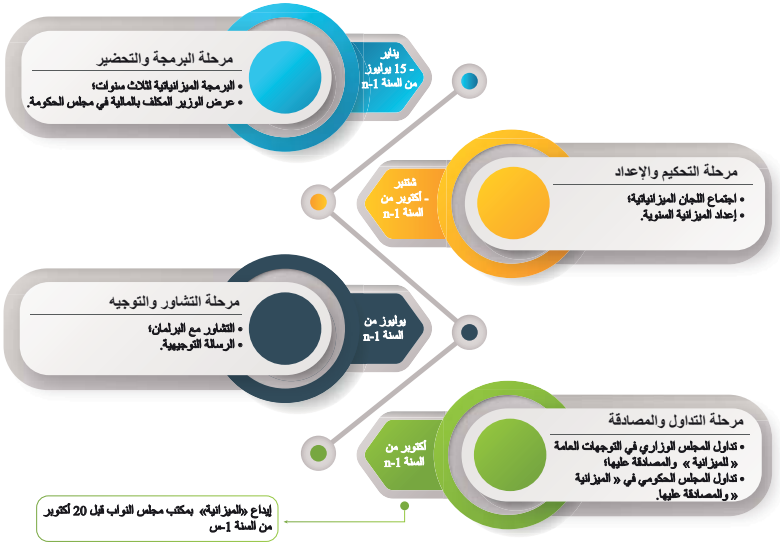

03

ما هي الفرضيات التي تنبني عليها ميزانية 2020؟

ما هي الفرضيات التي تنبني عليها ميزانية 2020؟

معدل النمو
3.7 %

متوسط سعر غاز البوطان
350 دولار للطن

نسبة التضخم
أقل من 2%

عجز الميزانية
3.5%

04

ما هي موارد ونفقات ميزانية 2020؟

ماهي موارد ونفقات ميزانية 2020؟

من أين تأتي موارد ميزانية 2020؟

أين ستنفق هذه الموارد؟

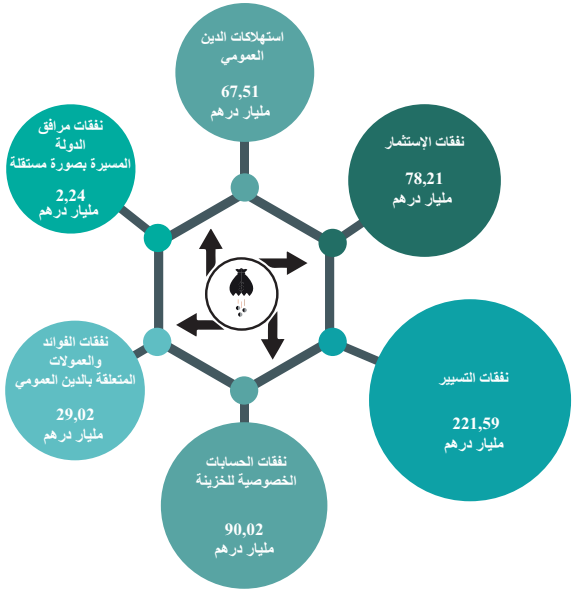

ماهي موارد ونفقات ميزانية 2020؟

1. أرقام مفصلة حول أهم المداخيل الضريبية وغير الضريبية المتوقعة برسم ميزانية 2020

المداخيل الضريبية	
الضريبة على الدخل	46,28 مليار درهم
الضريبة على الشركات	53,53 مليار درهم
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	30,12 مليار درهم
الضريبة على القيمة المضافة	72,12 مليار درهم
الرسوم الجمركية	10,35 مليار درهم
رسوم التسجيل والتمبر	16,84 مليار درهم

المداخيل غير الضريبية	
حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	12,21 مليار درهم
حصيلة تفويت مساهمة الدولة	3 مليار درهم
عائدات أملاك الدولة	354,5 مليون درهم
موارد مختلفة	6,64 مليار درهم
موارد الهبات و الوصايا	1,47 مليار درهم

2. توقعات مساهمة الملزمين الضريبيين برسم ميزانية 2020

- الضريبة على الدخل

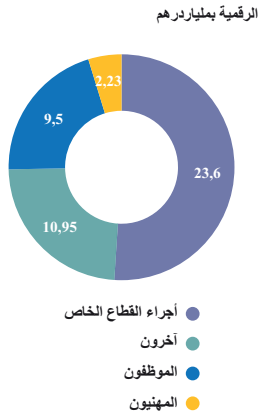

الضريبة على الشركات

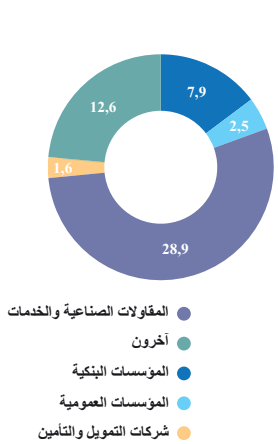

ماهي موارد ونفقات ميزانية 2020؟

3. أرقام مفصلة حول أهم نفقات التسيير المتوقعة برسم ميزانية 2020

4. أرقام مفصلة حول بنية الاستثمار العمومي برسم ميزانية 2020

حجم الاستثمار العمومي	198 مليار درهم
- الميزانية العامة	*77,3 مليار درهم
- المؤسسات و المقاولات العمومية	101,2 مليار درهم
- الجماعات الترابية	19,5 مليار درهم

* مع تحيين مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة

05

أية أولويات لميزانية 2020 ؟

أية أولويات لميزانية 2020 ؟

مواصلة دعم السياسات الإجتماعية

تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية وتفعيل آليات الحماية الإجتماعية

إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة

06

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2020 ؟

- دعم السياسات الاجتماعية؛
- مواصلة الاستراتيجيات القطاعية؛
- إنعاش ودعم الاستثمار؛
- مواصلة الاصلاحات المؤسساتية الكبرى؛
- الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2020 ؟

أ- دعم السياسات الاجتماعية

1. الصحة

أهم الإنجازات برسم سنتي 2018 و 2019

تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية

	الأهداف	الإجراءات
توسيع وتأهيل العرض الصحي	الرفع من الطاقة الاستيعابية للمستشفيات بحوالي 10.327 سريرا	تشغيل 13 مستشفى جديد (1.085 سرير)، و 5.807 سريرا استشفائيا في طور الانجاز
تنمية الصحة بالعالم القروي	دعم ساكنة المناطق النائية و المعزولة في العالم القروي	- اقتناء وحدات صحية متنقلة - تنظيم قوافل طبية متخصصة
تحسين التردد على المستشفى	تخفيض عدد المواعيد من خلال مبادرة "صفر موعد" بالنسبة للعمليات الجراحية	تنظيم 415 قافلة طبية وجراحية على مستوى 12 جهة
التكفل بالمستعجلات الطبية	تأهيل مصالح المستعجلات في المستشفيات الجهوية والإقليمية وبمستشفيات القرب	إطلاق مخطط جديد لتسريع تأهيل المستعجلات الطبية تمتد للفترة ما بين 2019-2021
تحسين الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية	تسهيل ولوج المواطنين إلى الأدوية	تخفيض أكثر من 3.600 دواء ومستلزم طبي
تعبئة وتقوية قدرات الموارد البشرية	تحسين وضعية مهنيي الصحة من خلال تدبير معقلن لمسارهم المهني	تحسين معدل التأطير الطبي: من 1.600 شخص / طبيب سنة 2011 إلى 1.386 شخص / طبيب في سنة 2018.

توسيع التغطية الصحية الأساسية

	الأهداف	الإجراءات
مواصلة تفعيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) لفائدة طلبة التعليم العالي	تشجيع انخراط الطلبة بهذا النظام	رفع عددهم إلى 116.247طالب برسم السنة الدراسة 2018/2019
إطلاق المشاورات مع الفئات المهنية	تنفيذ التغطية الصحية لفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص الذين يزاولون نشاطا حرا	نشر المرسوم رقم 2.19.719 المتعلق بالقوابل والمروضين الطبيين والمرسوم رقم 2.19.769 المتعلق بالعدول بالجريدة الرسمية

خلال سنة 2020

- توسعة وتأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية عبر متابعة أشغال بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة بكل من طنجة و أكادير والعيون؛
- استكمال عمليات بناء واعادة بناء وتأهيل المستشفيات الاقليمية؛
- تنفيذ التزامات الحكومة لتعزيز الخدمات الصحية الأولية (صيانة المباني، تحسين الاستقبال، التنظيف والحراسة في مرافق الصحية الأولية ومستشفيات القرب...) ؛
- الحد من التفاوتات البين جهوية فيما يتعلق بالتأطير الطبي و الشبه الطبي وتعزيز الموارد البشرية لضمان تشغيل المنشآت الصحية المكتملة.

2. التعليم

تفعيل القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

أ. التربية الوطنية

أهم الإنجازات برسم السنة الدراسية 2018-2019:

البرنامج	إنجازات 2018-2019
برنامج" تيسير"	**1,8** مليون تلميذ
المبادرة الملكية"مليون محفضة"	**4,3** مليون تلميذ
الداخليات والمطاعم المدرسية	**1,7** مليون تلميذ
التعميم التدريجي للتعليم الأولي	**100.672** تلميذ جديد

أهم المؤشرات:

- **نسبة الهدر المدرسي:** انخفاضا ملحوظا بين الموسمين الدراسيين 2017-2018 و 2018-2019 حيث انتقل من 1,1% الى 0,6% بالنسبة للسلك الابتدائي و 12% الى 10,7% بالسبة للسلك الثانوي الاعدادي و 10,1% الى 9,1% بالنسبة للسلك الثانوي التأهيلي؛
- **نسبة الإكتظاظ** : عرفت الأقسام التي تضم 41 تلميذ انخفاضا مهما بين الموسمين الدراسيين 2016-2017 و 2018-2019 حيث انتقل، من 21,5% الى 4,4% بالسلك الابتدائي، ومن 45,2% الى 11,5% بالسلك الاعدادي، ومن 26,4% الى 8% بالسلك التأهيلي.

برنامج عمل 2020 سيهم العناصر التالية :

- مواصلة تنزيل البرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي من أجل بلوغ معدل 100% في أفق 2028؛
- مواصلة توسيع العرض المدرسي عبر طريق بناء مؤسسات مدرسية جديدة وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية؛
- مواصلة الجهود بالنسبة للتكوين الأساس للأساتذة، وكذا إعادة هيكلة التكوين المستمر للنهوض بمهنة التدريس؛
- تفعيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة لتسهيل إندماجهم التدريجي في المنظومة التربوية ؛
- توسيع برنامج «جيني» عن طريق مواصلة تجهيز المؤسسات التعليمية بالقاعات والحقائب متعددة الوسائط.

ب. التكوين المهني:

1. إحداث جيل جديد من مراكز التكوين المهني، من خلال بناء وتجهيز 12 مدينة جهوية للمهن والكفاءات: 3,6 مليار درهم
2. رفع مستوى عرض التكوين من خلال إعادة هيكلة الشعب وتهيئة وتوسيع مراكز التكوين وتجديد المعدات؛
3. تعزيز اللغات الأجنبية ودمج المهارات السلوكية والروح المقاولاتية في جميع التكوينات؛
4. تعزيز الكفاءة المهنية للشباب العاملين في القطاع غير المهيكل أو الباحثين عن عمل، من خلال التكوين القصير المدى (من 4 إلى 6 أشهر) في كفاءات المهن واللغات؛
5. التوجيه المبكر وتحسين جاذبية التكوين المهني لاسيما من خلال وضع ثلاث مستويات للتوجيه (نهاية السلك الابتدائي، ونهاية السلك الإعدادي، و مستوى الباكالوريا وما بعد الباكالوريا).

تواصل الحكومة برنامج عملها في المحاور التالية:

ج. التعليم العالي:

الإنجازات الأساسية المسجلة برسم السنة الدراسية تتمثل في الآتي:

- **الرفع من معدل التمدرس** الذي انتقل من 35% برسم سنة 2017-2018 إلى 37% برسم سنة 2018-2019؛
- **تسجيل 12,7% من الطلبة** (111.673) بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، و 2.345 شعبة 1.220 شعبة ممهنة؛
- **رفع نسبة الطلبة الممنوحين** ب 5% بالمقارنة مع السنة الجامعية 2017-2018، حيث وصل عدد الطلبة الممنوحين إلى 372.990 سنة 2018-2019 ؛
- **ارتفاع حجم القدرة الاستيعابية الإجمالية** للأحياء الجامعية بنسبة 9%، حيث انتقلت من 48.321 سرير إلى 52.516 سرير برسم السنة الدراسية 2018-2019 ؛

3. التشغيل :

البرنامج	إنجازات 2019*	توقعات 2020
برنامج إدماج	57.507 مستفيد	100.000 مستفيد
برنامج تحفيز	4.558 أجير	9.600 أجير
برنامج تأهيل	9.491 باحث عن العمل	34.000 باحث عن العمل
برنامج التشغيل الذاتي	2.313 حاملا للمشروع	6.000 حاملا للمشروع
برنامج التعويض عن فقدان الشغل	6.753 مستفيد	16.000 مستفيد

* الإنجازات خلال ستة أشهر الأولى من سنة 2019

ستتميز سنة 2020 بالانطلاقة الفعلية لبرنامج «دعم الادماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش-آسفي». و يشمل هذا البرنامج خاصة :

- إنعاش قابلية التشغيل والادماج الاقتصادي للشباب وتنظيم تكوينات للإدماج المهني لفائدة 19.000 شاب؛
- تطوير المنظومة المقاولاتية ودعم إحداث فرص مقاولاتية لفائدة الشباب في القطاعات ذات سلاسل القيم الغنية بإمكانيات التشغيل.

4. السكن

- **إحداث الوكالة الوطنية للتجديد الحضري** و تأهيل البنايات الآيلة للسقوط، والتي عقد أول مجلس إداري لها في بداية سنة 2019؛
- **برنامج مدن بدون صفيح:** الذي مكن منذ انطلاقه سنة 2004 حتى الآن من معالجة وضعية 277.583 أسرة،على مستوى 59 مدينة من أصل 85 المبرمج إعلانها مدن بدون صفيح؛
- **برنامج السكن الإجتماعي ذو كلفة 250.000 درهم:** التوقيع على 1.154 اتفاقية لإنجاز 1.713.905 وحدة سكنية إلى متم يونيو من سنة 2019 ،حيث سيتم إنجاز 93% منها من طرف القطاع الخاص ؛
- **برنامج السكن الاجتماعي منخفض التكلفة** : منذ سنة 2008 وإلى غاية متم شهر يونيو من سنة 2019، تم الشروع في إنجاز 52.644 وحدة سكنية منخفضة التكلفة وقد تم استكمال 35.508 وحدة منها؛
- **برنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة:** ساعد هذا البرنامج منذ انطلاقه سنة 2013 على:
  - المصادقة على 28 اتفاقية تتعلق ببناء 9.096 وحدة سكنية؛
  - التوقيع على اتفاقيتين بين الدولة و الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين لبناء 20.000 وحدة سكنية ، وأخرى بين الدولة ومؤسسة العمران لإنجاز 3.680 وحدة سكنية.

5. الحماية الاجتماعية

أ. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

تتمثل إنجازات المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2019 في مايلي :

برنامج تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا:

بلغ عدد المشاريع المنجزة أو تلك التي في طور الانجاز 444 مشروعا بغلاف مالي بلغ 592,6 مليون درهم. ويتعلق الأمر أساسا ب:

- **64 مشروع** يتعلق بالربط بشبكة الماء الصالح للشرب؛
- **61 مشروع** تهم الربط بالشبكة الكهربائية بالعالم القروي؛
- **60 مشروع** من أجل اقتناء سيارات للإسعاف ووحدات متنقلة؛
- **25 مشروع** يهم بناء أو تهييئ مراكز صحية؛
- **49 مشروع** لاقتناء النقل المدرسي؛
- **48 مشروع** من أجل بناء و تأهيل وحدات التعليم الأولي.

برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة:

- برمجة 84 مركز للاستقبال بالنسبة للأشخاص في وضعية هشاشة؛
- برمجة بناء و تأهيل 20 دار للأمومة؛
- اقتناء 107 سيارة للإسعاف ووحدة متنقلة.

برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب :

- إقامة الشراكة مع التعاون الألماني (GIZ) من أجل تبني المقاربة المعتمدة في برنامج « دعم التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق المهمشة في المغرب» ؛
- عقد شراكة بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والقطاع الخاص لتحسين ظروف المرأة في وضعية صعبة من خلال مشروع مهيكل أتاح توظيف 3.000 امرأة عاطلة عن العمل في إقليم جرادة ؛

برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة:

- مواصلة تفعيل المبادرة الملكية «مليون محفظة» ؛
- تفعيل 172 وحدة للتعليم الأولي: 4.918 طفل مستفيد ،وتوظيف 257 مربي ومربية؛
- اقتناء 366 حافلة، تم توزيع 37 منها في إطار دعم النقل المدرسي في المناطق المعزولة؛
- بناء وتحديث 54 دار طالب(ة) من أصل 100 وحدة مبرمجة؛
- الدعم المدرسي لحوالي 2.000 طالب ينتمون لفئات سوسيو-اقتصادية هشة في جهة سوس ماسة.

ب. تحسين الاستهداف لفائدة برامج الحماية الاجتماعية :

مصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون رقم 72.18 بتاريخ 31 يناير 2019 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات

ترتكز آلية الاستهداف الموحد للأسر على ثلاثة أعمدة:

السجل الإجتماعي الموحد (RSU): يجمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للأسر، من أجل استهداف الأسر المؤهلة للاستفادة من الخدمات الاجتماعية؛

السجل الوطني للسكان (RNP): لتحديد الأفراد من الأسر والذي يضمن جمع وتسجيل وحفظ بيانات الهوية الديموغرافية والبيومترية؛

الوكالة الوطنية للسجلات (ANR): تتولى، نيابة عن الدولة، الاستخدام الأمثل للمعلومات الواردة في السجلين ، وتضمن مستوى عال من حماية وسرية البيانات المسجلة.

ت. صندوق دعم التماسك الإجتماعي:

ساهم هذا الصندوق منذ إحداثه وإلى غاية متم شهر شتنبر 2019 بغلاف مالي يفوق 16 مليار درهم لتمويل البرامج التالية :

البرنامج	المستفيدين	الغلاف المرصود
برنامج نظام المساعدة الطبية	14,4 مليون شخص (تسجيل 5,49 مليون أسرة) إلى غاية 5 شتنبر 2019	7 مليار درهم
برنامج تيسير	1,8 مليون تلميذ(ة) مستفيد(ة) خلال السنة الدراسية 2018-2019	4,83 مليار درهم
المبادرة الملكية "مليون محفظة"	4,3 مليون تلميذ(ة) برسم السنة الدراسية 2018-2019	1,72 مليار درهم
برنامج المساعدات المباشرة للنساء الأرامل في وضعية هشاشة	أكثر من 97.674 أرملة و وما يقارب 170.000 يتيم(ة) إلى غاية 02 غشت 2019	2,12 مليار درهم
برنامج مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	64.468 مستفيد(ة) إلى غاية نهاية سنة 2018	411 مليون درهم

6. الثقافة

أهم الإنجازات خلال سنة 2019:

- انتهاء أشغال إنجاز المسرح الكبير بالدار البيضاء ومواصلة أشغال بناء المسرح الكبير بالرباط؛
- ترميم العديد من المباني والمواقع التاريخية ومعظم أسوار وبوابات المدن العتيقة؛
- تعزيز وتوسيع شبكة المؤسسات الثقافية في العديد من الأقاليم والعمالات؛

المشاريع المزمع إنجازها برسم سنة 2020:

- مواصلة أعمال إنجاز المشاريع المهيكلة للقطاع الثقافي، ولاسيما تلك المدرجة ضمن الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك؛
- حماية وتثمين الموروث الثقافي الوطني المادي واللامادي، من خلال برامج الترميم والصيانة والتوثيق وفتح مواقع أثرية جديدة؛
- تعزيز سياسة القرب الثقافي، عبر مواصلة تنفيذ برنامج واسع لإحداث منشآت ثقافية، وتجهيز العالم القروي بالبنيات التحتية الثقافية الأساسية؛
- تعزيز الإشعاع الثقافي المغربي بالخارج عن طريق الدبلوماسية ثقافية للتعريف بالثقافة والحضارة المغربيتين وتقوية العلاقات مع مغاربة العالم.

7. الرياضة

أهم الإنجازات برسم سنة 2019 :

- مواصلة إنجاز البنيات التحتية الرياضية في إطار اتفاقيات الشراكة (بناء 300 مركز سوسيو-رياضي للقرب، وبناء 23 قاعة رياضية متعددة الاختصاصات وتهيئة 12 قاعة أخرى، وبناء 9 مسابح وتهيئة 7 مسابح أخرى،...)؛
- تنظيم الدورة 12 للألعاب الإفريقية والتي جمعت 6.000 رياضي من 54 دولة إفريقية، عضوة في جمعية اللجان الوطنية الأولمبية الأفريقية (ACNOA).

برنامج العمل التوقعي لسنة 2020 سيتضمن العناصر الأساسية التالية :

- تهيئة الملاعب الرياضية للقرب على المستوى الوطني؛
- تهيئة وتجهيز البنى التحتية الرياضية على المستوى الوطني (30 قاعة رياضية متعددة الاختصاصات، و15 مسبح، ومراكز سوسيو-رياضية للقرب،...)؛
- مواصلة إنجاز البنى التحتية الرياضية للقرب وذلك بمشاركة الفاعلين المحليين.

8. النهوض بالاقتصاد الاجتماعي

شهد النسيج التعاوني تطورا كبيرا حيث بلغ عدد التعاونيات حوالي 25.000 نهاية يونيو 2019 أي بزيادة 58% بالمقارنة مع سنة 2015.

- تنظيم الدورة الثامنة للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني «ECOSS8» في وجدة بمشاركة 700 عارض؛
- تنظيم الدورة الخامسة للمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- دراسة لإعداد إستراتيجية جديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي على المدى الطويل ووضع إطار استراتيجي لتنمية الاقتصاد الاجتماعي.

9. المجال القروي

البرنامج الملكي لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالمجال القروي

- **المدة:** 7 سنوات 2017-2023،
- **الكلفة الإجمالية** : 50 مليار درهم،
- **الغلاف المالي** : 6,6 مليار درهم موزع بين نسب مساهمات مختلف الشركاء كالتالي:

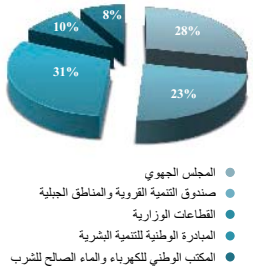

أهم الإنجازات إلى غاية نهاية غشت 2019:

- بناء وإصلاح 5.149 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية؛
- بناء وإعادة تأهيل 206 من المرافق الصحية وتجهيز 31 مؤسسة وشراء 519 سيارة إسعاف أو وحدة متنقلة؛
- بناء وإعادة تأهيل 848 مؤسسة مدرسية وتجهيز 28 مؤسسة وشراء 132 سيارة للنقل المدرسي.
- إنجاز 14.049 عملية ربط فردية أو جماعية، بشبكة الماء الصالح للشرب وصيانة أو إصلاح شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب على 26 كيلومتر ؛
- ربط 306 من القرى بالكهرباء و تجهيز 66 أسرة بألواح الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى توسيع خطوط التوتر المنخفض على 143 كيلومتر وتعزيز الشبكة على مستوى 8,5 كيلومتر.

ب. الاستراتيجيات القطاعية

البنيات التحتية

الطرق والطرق السيارة:

- الانتهاء من إنجاز الطريق السريع الرابطة بين تازة والحسيمة؛
- متابعة إنجاز الطريق السريع تيزنيت-العيون؛
- توسيع وتقوية الطريق الوطنية بين العيون والداخلة على طول 1.055 كلم بتكلفة تقدر ب 8,5 مليار درهم في المرحلة الأولى؛
- انطلاق الأشغال لإنجاز الطريق السريع المداري لمدينة العيون بملغ يقدر ب 952 مليون درهم
- إنجاز الطريق السيار المداري لمدينة الدار البيضاء على طول 31,5 كلم؛
- انطلاق المشاريع الطرقية من أجل تحسين الربط الطرقي بين ميناء الناضور غرب المتوسط ومدينة الحسيمة: 1,3 مليار درهم؛
- إنجاز الطرق القروية ضمن البرنامج المخصص لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي: 36 مليار درهم.
- ربط ميناء الناظور غرب المتوسط بشبكة الطرق السيارة بملغ يقدر بقيمة 4,5 مليار درهم؛
- انطلاق أشغال تثليث الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء وبرشيد على طول 25,8 كلم.

البنيات التحتية السككية:

- مشروع الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط بتكلفة قدرها 3 ملايير درهم ؛
- مشروع الربط السككي لميناء آسفي بتكلفة قدرها 300 مليون درهم.

البنيات التحتية المائية:

- إطلاق أشغال بناء ثلاثة سدود كبيرة بجهات سوس ماسة، فاس-مكناس وكذا الرباط-سلا-القنيطرة وذلك في إطار برنامج الأولويات للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي.

البنية التحتية الميناءية:

- انطلاق أشغال ميناء الداخلة الأطلسي الجديد، والذي تقدر تكلفته بـ 10 مليار درهم ، علما أن طلبات العروض الخاصة بهذا المشروع ستنطلق خلال الربع الأخير من سنة 2019؛
- توسيع ميناء الجبهة في إطار الشطر الثاني بتكلفة إجمالية قدرها 290 مليون درهم ؛
- انطلاق أشغال توسيع المنشآت الوقائية لميناء الدار البيضاء بتكلفة إجمالية قدرها 840 مليون درهم؛
- إنهاء أشغال ميناء آسفي من أجل الشروع في استغلاله؛
- مواصلة أشغال إنجاز ميناء الناظور غرب المتوسط بتكلفة 9,88 مليار درهم و التي وصلت نسبة تقدم الاشغال به نسبة 38% .

مخطط التسريع الصناعي

الإنجازات الرئيسية إلى حدود 2019

- منذ إطلاق مخطط التسريع الصناعي، تم وضع 54 منظومة صناعية تهم 14 قطاعا صناعيا مع 32 جمعية وجامعة مهنية. وقد أسفرت هذه المنظومات الصناعية إلى غاية 10 أبريل 2019 عن إحداث 291.176 منصب شغل.

الإجراءات الرئيسية برسم سنة 2020

- **قطاع السيارات:** توسيع مشروع بوجو ستروين PSA من أجل مضاعفة الطاقة الإنتاجية، بمتوسط سنوي قدره 200.000 سيارة، وتحقيق رقم معاملات عند التصدير يقدر ب850 مليون يورو في سنة 2020؛
- **قطاع الطيران:** خلق 31.700 منصب شغل جديد وتحقيق رقم معاملات عند التصدير يصل إلى 27 مليار درهم.
- **قطاع النسيج والجلد:** مواصلة تفعيل عقود الأداء الخاصة بالمنظومات الصناعية للقطاع وكذا مواكبة استقرار المشاريع المنتقاة.

مخطط المغرب الأخضر

الإنجازات الرئيسية إلى حدود 2019

- متوسط الناتج الداخلي الخام الفلاحي خلال الفترة الممتدة بين 2018-2008 : أزيد من 106 مليار درهم في السنة؛
- مكن درهم واحد من الإعانة العمومية، في المتوسط، من جلب 2,3 درهم من الاستثمار المباشر مما يعكس الدور الفعال الذي يلعبه صندوق التنمية الفلاحية.

الإجراءات الرئيسية برسم سنة 2020

- إعطاء الانطلاقة ل 125 مشروعا جديدا، و زراعة مساحة 65.000 هكتار و مواصلة إنجاز وحدات تثمين المنتوجات الفلاحية في إطار التنمية التضامنية لمشاريع الدعامة الثانية؛
- مواصلة أشغال توسيع الري على مساحة 47.600 هكتار على مستوى أربع مشاريع (دار خروفة وسبو المتوسط وقدوسة وسايس) بالإضافة إلى انطلاق الأشغال بمشروعين جديدين على مساحة 4.200 هكتار (سيدي محمد الشريف على مساحة 1.800 هكتار مرتبط بسد ولجة السلطان و المنطقة العليا لدكالة على مساحة 2.400 هكتار)؛
- بناء و تهيئة و تجهيز مركز الابتكار الغذائي لجهة فاس مكناس بالمعدات التقنية و اعطاء الانطلاقة لمركز الابتكار الغذائي لجهة الشرق؛
- تنمية المنتوجات المجالية عبر مواصلة برنامج دعم و مواكبة تجمع منتجي المنتوجات المجالية و دعم صغار المنتجين.

الاستراتيجية الطاقية

أهم الإنجازات إلى غاية 2019

- إنشاء وتفعيل 3.939,2 ميغاواط كقدرة إنتاج طاقية إضافية في الخمس سنوات الأخيرة، باستثمار إجمالي يصل إلى37,767 مليار درهم؛
- مواصلة أشغال مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بقدرة تصل إلى 178 ميغاواط نذكر منها محطة توليد الطاقة الحرارية بالديزل في الداخلة؛
- انطلاق أشغال بناء المركب الريحي ميدلت (180 ميغاواط) والشطر الأول من المركب الريحي تازة الذي تبلغ طاقته 150 ميغاواط.

ستعرف سنة 2020

دخول برنامج الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء حيز التنفيذ.

الصناعة التقليدية

أهم الإنجازات إلى غاية 2019

- إنشاء قرى الصناع التقليديين ؛
- إنشاء مركز مندمج للصناعة التقليدية ؛
- إعادة هيكلة و تأهيل الفنادق Fondouks و إنشاء دور الصانعة.

أهم إجراءات 2020

- دعم غرف الصناعة التقليدية بهدف تكريس دورها في تطوير القطاع على المستويين المحلي والجهوي؛
- تنفيذ المشاريع التنموية الرامية إلى تحسين مستوى دخل الصناع التقليديين، وتشجيع تسويق منتوجات الصناعة التقليدية، وزيادة حجم الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات .

التنمية المستدامة و الاقتصاد الأخضر

أهم الإنجازات إلى غاية 2019

- إنجاز 26 مطرحا مراقبا ومركزا لطمر وتثمين النفايات وتأهيل 49 مطرحا عشوائيا. مكنت المطارح في طور الاستغلال من معالجة ما يقارب 3,94 مليون طن سنويا أي ما يعادل 62,63% من الإنتاج الإجمالي للنفايات المنزلية؛
- إطلاق عمليات اقتناء العقار اللازم لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية الكهرضوئية «نور 2 PV» (قلعة السراغنة، والحاجب، وتارودانت، وجرسيف وأبو الجعد).

أهم إجراءات 2020

- إنهاء أشغال إنجاز محطات الطاقة الشمسية لمشروع «نور أطلس» (200 ميغاواط) واستكمال دراسات التأهيل لمواقع مشروع «نور 2 PV» (800 ميغاواط).
- مواصلة تنفيذ البرنامج المندمج للطاقة الريحية وتشغيل مركبات ريحية في إطار نفس البرنامج بقدرة إجمالية تصل إلى 568 ميغاواط وكذا مشاريع الحقل الريحي الوليدية 1 و 2 (36 ميغاواط)؛
- تشغيل محطات الطاقة الكهرمائية الصغرى التي يبلغ مجموع قدرتها حوالي 50 ميغاواط في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

الاستراتيجية السياحية

أهم الإنجازات خلال سنة 2019

- 6,4+ من نسبة السياح الوافدين على معابر الحدود إلى متم شهر غشت 2019 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2018؛
- 5,3+ من ليالي المبيت داخل مؤسسات الإيواء السياحية المصنفة مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2018؛
- المصادقة و نشر القانون رقم 11.16 المنظم لمهنة وكيل الأسفار، وكذا القانون رقم 93.18 المعدل للقانون رقم 05.12 المنظم لمهنة المرشد السياحي.

أهم الإجراءات المزمع إنجازها برسم سنة 2020

- تطوير المنتوج السياحي للوصول الى 280.000 سرير في أفق سنة 2020؛
- إعطاء الأولوية لخدمات النقل الجوي للوجهة المغربية وتقوية حملات التواصل من أجل إعادة توقع المغرب بالنسبة لمنافسيه.

التجارة الخارجية

- التنفيذ الفعلي للقانون رقم 91.14 المتعلق بالتجارة الخارجية، وخاصة من خلال إعداد نصوصه التطبيقية؛
- التنفيذ الفعلي للمنصة الإلكترونية للانخراط في سجل المستوردين والمصدرين وصياغة دفتر للتحملات حسب القطاع أو الاختصاص؛
- تتبع و تنزيل خطة عمل اللجنة الوطنية للتنسيق قصد تسهيل مساطر التجارة الخارجية لتنفيذ المقتضيات المتعلقة بتسهيل المبادلات للفترة 2019-2021.

استراتيجية هاليوتيس

- تعميم مخططات تهيئة المصايد على أساس الحصص (96% من الموارد المصطادة أخذت بعين الاعتبار في إطار20 مخطط تهيئة المصايد مقابل 5% في سنة 2009)؛
- تعميم استخدام الحاويات الموحدة، باستثمار يناهز 400 مليون درهم لضمان استمرارية التخزين من حيث الكم و الكيف؛
- إطلاق ورش بناء 12 قاعة من الجيل الجديد لتحسين ظروف تسويق المنتجات السمكية و 10 أسواق لبيع الأسماك بالجملة باستثمار يناهز 600 مليون درهم.

يعتبر الصيد البحري أحد مصادر الدخل لقطاع كبير من البحارة، حيث يوفر 108.000 فرصة عمل مباشر في البحر، و97.000 على اليابسة.

ج. دعم وتشجيع الاستثمار

1. تحديث الإطار القانوني للأعمال

- إعداد استراتيجية لتحسين مناخ الاعمال 2020-2025 ؛
- إصلاح ميثاق الاستثمار؛
- تحديث الإدارة الضريبية بهدف تحسين فعالية الخدمات المقدمة للملزمين ؛
- الشروع في إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار تحت اطار القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- انفتاح المؤسسات والمقاولات العمومية على القطاع الخاص ؛
- مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل تقليص آجال الأداء؛
- مراجعة الإطار القانوني المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- استكمال ورش إصلاح الصفقات العمومية عبر إصلاح الآلية القانونية المتعلقة بتفويض الخدمات العمومية و إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالضمانات المالية المطلوبة في الصفقات العمومية؛
- تبسيط الإجراءات الجمركية ومكافحة الغش عن طريق تسهيل وتجريد المساطر من طابعها المادي و مواكبة المقاولة أثناء الاستخلاص الجمركي.

2. تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع غير المهيكل

- دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، عبر إحداث صندوق ترصد له 6 ملايير درهم على مدى 3 سنوات يوجه للعمليات المرتبطة بدعم الخريجين الشباب وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم، وكذا دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا؛
- وضع إطار مرجعي «Small business Act» يُمكِّن المقاولات المبتدئة، والصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، من التعرف على كل آليات وتدابير الدعم التي تضعها الدولة رهن إشارتهم، مع إصلاح هذه الآليات والرفع من نجاعتها؛
- إعداد وتنفيذ نموذج للتمويل مصمم خصيصا للمقاولات الناشئة والمبتدئة؛
- مواكبة 200 مشروع استثماري جديد للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛
- أزيد من 111.325 طلب تسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، مع تسجيل ما يقارب 140.634 مقاول ذاتي.

3. تسهيل الولوج إلى التمويل وتعزيز الإدماج المالي

- تنزيل الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي؛
- إطلاق مشروع منصة تنسيق لمنظومة المشاريع المقاولاتية؛
- إحداث الإطار القانوني المنظم لتمويل التعاوني(crowdfunding).

د. مواصلة الإصلاحات المؤسساتية الكبرى

1. إصلاح القضاء

- وضع إطار قانوني لإدماج آلية الوساطة ضمن منظومة القضاء الأسري ؛
- المساهمة في تحسين مناخ الأعمال من خلال تقييم عمل مصالح السجل التجاري وتحديد الصعوبات والإكراهات القانونية التي تعرفها واقتراح حلول بشأنها؛
- تعزيز نظام كفالة الأطفال المهملين من خلال مواكبة مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين ؛
- تأهيل أقسام قضاء الأسرة لاحتضان فضاءات خاصة بالطفل؛
- نشر مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بكل من القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، بالإضافة إلى التنظيم القضائي و قانون الالتزامات والعقود.

2. إصلاح نظام التقاعد

- مواصلة تنزيل الإجراءات المرتبطة بالإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية، الذي يدبره الصندوق المغربي للتقاعد، عبر الرّفع بصفة تدريجية من حد سن الإحالة على التقاعد إلى 63 سنة، بمعدل ستة أشهر عن كل سنة ابتداء من فاتح يناير 2017؛
- توسيع قاعدة احتساب معاش التقاعد على أساس متوسط عناصر الاجرة التي خضعت للاقتطاع من أجل المعاش برسم 96 شهرا الاخيرة من الخدمة الفعلية المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2020؛
- تفعيل نظام المعاشات الخاص بالمستقلين، عبر المصادقة على باقي النصوص التطبيقية التي نص عليها القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمّال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

ستعرف سنة 2020 انطلاق المشاورات مع الشركاء الاجتماعيين وتفعيل خارطة طريق لتنفيد الإصلاح.

3. الإصلاح الضريبي

تفعيل توصيات الندوة الوطنية الثالثة حول الجبايات والتي تتمثل في:

- **إعداد مشروع قانون يحدد التوجهات الاستراتيجية لإصلاح النظام الضريبي ؛**
- **تنزيل توصيات الندوة الوطنية الثالثة حول الجبايات ؛**

برمجة التدابير ذات الأولوية على مدى الخمس سنوات القادمة، والتي سيتم تضمينها في قوانين المالية والنصوص التشريعية والتنظيمية الهادفة أساسا إلى:

- الخفض التدريجي لأسعار الضريبة على الشركات، من أجل تشجيع خلق فرص الشغل الدائم وتحفيز الابتكار، لاسيما من خلال تطبيق سعر خاص للضريبة فيما يتعلق بقطاعات التصنيع والتكنولوجيات الحديثة؛
- الرفع من مساهمة الأنشطة الخاضعة لنظام خاص، برسم الضريبة على الشركات والتي سيتم تحديدها بنص تشريعي؛
- مراجعة أسعار الضريبة المنصوص عليها في الأنظمة التفضيلية المتعلقة ببعض المناطق والأنشطة المرتبطة بالتصدير، وذلك لملاءمتها مع المعايير والقواعد الدولية؛
- المراجعة التدريجية لنظام الحد الأدنى للضريبة في أفق إلغائه؛
- مراجعة الجدول التصاعدي لأسعار الضريبة على الدخل المطبقة على الأشخاص الذاتيين، وتوسيع قاعدة وعاء هذه الضريبة، لاسيما من خلال الرفع من مستوى المساهمة في الإيرادات الجبائية لبعض الأنشطة المهنية التي تتوفر على قدرة إسهامية عالية؛
- إحداث مساهمة مهنية موحدة خاصة بالتجار والحرفيين ومقدمي الخدمات، الذين يزاولون بعض الأنشطة ذات دخل محدود، لتمكينهم من أداء ضريبة موحدة تشمل في آن واحد الضريبة على الدخل والرسم المهني، وذلك في أفق تخصيص نسبة من إيرادات هذه المساهمة للتغطية الاجتماعية؛
- تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة من خلال التوحيد التدريجي لأسعار هذه الضريبة قصد الحد من آثار المصدم، وتوسيع نطاق تطبيق هذه الضريبة مع الأخذ بعين الاعتبار لوضعية المقاولات الصغيرة جدا، وتعميم حق استرجاع هذه الضريبة ؛
- توحيد النظام الجبائي المطبق على منتجات المالية التشاركية مع نظيره المطبق على منتوجات المالية الكلاسيكية؛
- تعزيز حقوق الملزمين من أجل ضمان التوازن بين حقوقهم والتزاماتهم ؛
- استكمال ورش رقمنة المساطر الإدارية وتكريس أخلاقيات المهنة وقيم الثقة والشفافية؛
- اعتماد تدابير لدعم المقاولات الحديثة النشأة في مجالات الابتكار والأبحاث والتطوير.
- **اعتماد تدابير أخرى لملاءمة المنظومة الجبائية المغربية مع القواعد والمعايير الدولية .**

4. تفعيل الجهوية المتقدمة

- **مواكبة الجهات من أجل توضيح اختصاصاتها؛**
- **تعزيز الموارد المالية للجهات:** قدر المبلغ الإجمالي للموارد المالية المخصصة للجهات بـ9,6 مليار درهم عوض 8,5 مليار درهم سنة 2019 (نسبة 5% من حصيلة الضريبة على الشركات و5% من الضريبة على الدخل، و20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين، تضاف إليها مساهمة من الميزانية العامة للدولة بلغت 2,7 مليار درهم سنة 2019) .وفي هذا الاطار، تشرف وزارة الداخلية على دراسة تروم بلورة إطار مرجعي نموذجي للاتفاقيات أو العقود، كما ستتم تجربة هذا النموذج التعاقدي على مستوى جهتي فاس-مكناس وسوس-ماسة، وسيتم التركيز في البداية على مجالي التكوين والتشغيل وكذا تهيئة مناطق الأنشطة الاقتصادية ؛
- **مواكبة التفكير في إصلاح الجبايات المحلية** : يتطلب تنزيل الجهوية المتقدمة، تعزيز الموارد الذاتية للجماعات الترابية، مما يستدعي ضرورة إصلاح نظام الجبايات المحلية المعمول به ؛
- **تقوية قدرات الإنجاز والتدبير على مستوى الجهات** : من خلال تفعيل دور الوكالات الجهوية لإنجاز المشاريع بالنسبة لإحدى عشرة جهة. حيث بلغت ميزانيات هذه المؤسسات الى غاية يوليوز 2019، ما يناهز 3,65 مليار درهم، منها 2,71 مليار درهم مخصصة لبرامج التنمية المسندة لهذه الوكالات من طرف المجالس الجهوية.

ه. الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية

1. استعادة التوازن الميزانياتي:

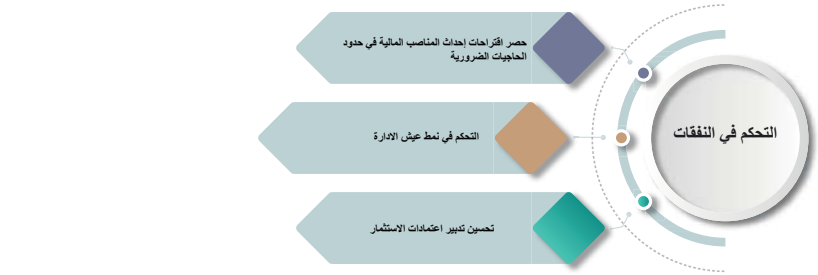

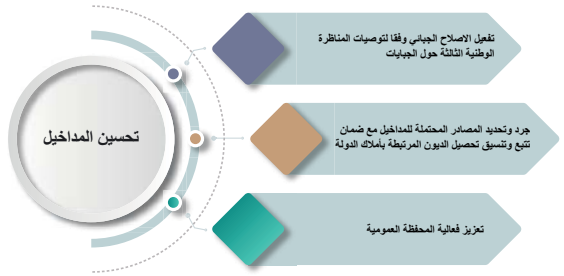

2. استعادة التوازنات الخارجية:

تنشيط الصادرات والتحكم في الواردات:

- تطوير الصادرات، سواء بتنويع المنتوجات والخدمات المصدرة، أو بتنويع الأسواق المستهدفة ؛
- جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير ؛
- إعادة تأطير برامج دعم توطين الشركات الوطنية، وتحسين تنافسية العرض القابل للتصدير ؛
- التحكم في تدفقات الواردات من خلال اتخاذ تدابير الحماية التجارية في وجه المنتوجات التي يؤثر استيرادها سلبا على الإنتاج الوطني.

تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب عبر إدخال الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية ؛
- تدفق الاستثمارات الموجهة للمغرب برسم سنة 2018 نحو قطاعات التأمين، والصناعة، والعقار، والتجارة، والطاقة والمعادن، والنقل والسياحة .

3. إصلاح نظام سعر الصرف:

مكن تنزيل المرحلة الأولى من إصلاح نظام سعر الصرف، ابتداء من يناير 2018 من:

- وضع آليات السوق لتسعير قيمة الدرهم، سواء على مستوى تدخلات بنك المغرب عن طريق المزاد، أو على مستوى سوق ما بين البنوك من خلال منصة التداول الإلكترونية؛
- استقرار قيمة الدرهم واستمراره في التطور داخل نطاق تذبذب سعر صرف الدرهم ؛
- استفادة سوق صرف العملات وتحسن سيولته، وهو ما يؤكده ارتفاع حجم التداولات اليومية بين البنوك بنسبة 34%.

07

ماهي أهم تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2020

دعم الاستثمار وتقوية تنافسية الإنتاج الوطني:

- التخفيض التدريجي لسعر الضريبة على الشركات الصناعية من 31% إلى 28% برسم رقم معاملاتها المحلي، باستثناء الشركات التي يعادل ربحها الصافي أو يزيد عن 100 مليون درهم؛
- تخفيض الحد الأدنى للضريبة من 0,75% إلى 0,50%، مع تطبيق سعر 0,75% على الشركات التي توجد في حالة عجز مُزْمِن، في حالة ما إذا استمر هذا العجز (دون احتساب الاستهلاكات) سنتين متتاليتين بعد انقضاء مدة الإعفاء التي تنص عليها المدونة العامة للضرائب؛
- مواكبة تحويل الجمعيات الرياضية إلى شركات من خلال الإعفاء التام من الضريبة على الشركات خلال السنوات الخمس الأولى من الاستغلال وتطبيق السعر المحدد في 20% بعد انقضاء هذه الفترة، وكذا إقرار الحياد الجبائي لعمليات تحويل أصولها وخصومها وإعفائها من واجبات التسجيل؛
- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 25% إلى 10% على بعض المنتوجات نصف المصنعة المستعملة في تصنيع أجزاء السيارات؛
- الرفع من مقدار رسم الاستيراد المطبق على مصابيح LED من 2,5% إلى 30%؛
- تخفيض مقدار رسم الاستيراد المطبق على الصمامات على شكل أجزاء منفصلة من 17,5% إلى 2,5%؛
- تخفيض مقدار رسم الاستيراد المطبق على قطع لحم التونة المجمدة مسبقة الطهو من 40% إلى 10%؛
- التخفيض من نسبة رسم الاستيراد من 25% إلى 2,5% على الأخلاط المعقمة؛
- الرفع من رسم الاستيراد على بعض المنتجات المصنعة ونصف المصنعة الخاضعة لهذا الرسم من 25% إلى 30%؛
- تطبيق رسم الاستيراد بنسبة 30% على الثلاجات ذات حجم ما بين 50 و100 لتر؛
- الرفع من رسم الاستيراد من 2,5% إلى 30% على أنابيب الصلب غير القابل للصدأ والأنابيب الملحومة؛
- توسيع الاستفادة من رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% لفائدة بعض مدخلات صناعة البسكويت والحلويات والشكلاطة في حدود حصص محددة.

التوحيد التدريجي لأسعار الضريبة وملائمة المنظومة التشريعية الوطنية للمعايير الدولية:

- توحيد الأسعار المنخفضة للضريبة على الشركات المطبقة على بعض القطاعات عبر تطبيق سعر موحد بـ 20%؛
- إصلاح النظام التفضيلي المطبق على الشركات المكتسبة لصفة «القطب المالي للدار البيضاء» وعلى الشركات التي تمارس نشاطها بالمناطق الحرة للتصدير، عبر اعتماد سعر موحد للضريبة على الشركات بـ 15%، مع حذف النظام الجبائي الخاص المطبق على الفروع الجهوية أو الدولية وعلى المكاتب التمثيلية للشركات الغير مقيمة بالمغرب والتي تحظى بصفة «القطب المالي للدار البيضاء»، بهدف ملائمتها لقواعد القانون العام؛

- سن إلزامية إيداع الإقرار المتعلق بتوزيع الأرباح المحققة من قبل مجموعات الشركات متعددة الجنسيات، وملائمة الإطار القانوني للتبادل الأتوماتيكي للمعلومات ذات الأهداف الجبائية مع المعايير الدولية؛
- إلغاء الإعفاء على مدى خمس سنوات المرتبط برقم المعاملات عند التصدير، والإبقاء عليه، كتدبير انتقالي، بالنسبة للمقاولات التي لم تنته بعد مدة استفادتها من هذا الامتياز عند دخول قانون المالية لسنة 2020 حيز التنفيذ؛
- التوحيد التدريجي للمعاملة الجبائية بين المنتجات البنكية الكلاسيكية ومنتجات التأمين بنظيرتها التشاركية:
  - إعفاء المواد الاستثمارية المقتناة في إطار عملية «مرابحة «من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم؛
  - إخضاع العمليات التي تتم في إطار عقود «سلم» «SALAM» و«استصناع» «ISTISNA'A» لسعر 10% من الضريبة على القيمة المضافة، مع تطبيق هذا السعر على هامش الربح المحقق من طرف الأبناك التشاركية؛
  - توحيد إخضاع عمليات التأمين على مخاطر التمويل المقدم من طرف الأبناك التشاركية للضريبة على عقود التأمين بسعر 14% كما هو معمول به بالنسبة للأبناك الكلاسيكية؛
  - ملائمة المعالجة الجبائية المطبقة على منتجات التأمين الجديدة «تكافل» مع منتجات التأمين الكلاسيكية في ما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وواجبات التسجيل والتنبر بالإضافة إلى الضريبة على عقود التأمين.

تقليص الإعفاءات والاستثناءات الضريبية ومحاربة التملص الضريبي والحد من المصدم :

- تطبيق سعر 20% برسم الضريبة على القيمة المضافة على بعض المعدات الفلاحية ذات الاستعمال المزدوج؛
- الرفع من سعر الضريبة على القيمة المضافة من 7% إلى 10% المطبقة على السيارات الاقتصادية؛
- حذف الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المخصص للتمور الملففة المنتجة بالمغرب؛
- حذف الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد على اللحوم والأسماك الموجهة للمطاعم؛
- إلغاء الأنظمة الضريبية الخاصة المتعلقة بتطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% الذي تستفيد منه بعض المعدات والمنتجات المخصصة حصريا للاستعمال الفلاحي، والمعدات والمواد المخصصة لإقامة المصاري، ومعدات الحفر والسبر المخصصة للبحث عن المياه الجوفية واستغلالها؛
- تطبيق خصم موحد يقدر ب 50% من الدخل الصافي الخاضع للضريبة على الدخل، برسم الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بتأمين المعاشات المسجلة قبل وبعد فاتح يناير 2015؛
- حذف الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على بعض المواد الخاصة وإدراج مقادير هذه الضريبة في تلك المتعلقة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك؛

- إحداث مخالفة متعلقة بعدم مطابقة العلامة الجبائية الموضوعة على أوعية ولفائف المشروبات والتبغ المصنع الخاضعين للضريبة الداخلية على الاستهلاك مع خاصيات المادة المعنية، بغرامة تعادل ضعف الرسوم والمكوس المتجانف عنها أو المتملص منها؛
- استثناء زيت النخيل من الاستفادة من السعر المخفض للضريبة على القيمة المضافة بالداخل وعند الاستيراد المحدد في 10% لينتقل إلى 20%.

تقوية علاقة الثقة مع الملزمين:

- تمكين الأشخاص الذاتيين، بصفة استثنائية، من التسوية الطوعية لوضعيتهم الضريبية، عبر إبرائهم من الفحص الجبائي المتعلق بتقييم مجموع الدخل بناء على نفقاتهم، وذلك مقابل اقتطاع 5% من مبلغ الموجودات المودع لدى مؤسسات الائتمان المعتمدة، ولن يتم اعتماد النفقات المنجزة لاحقا في حدود مبلغ الموجودات الذي سيتم التصريح به، في إطار مسطرة الفحص؛

- الترخيص للملزمين الذين لم يقوموا بالإدلاء بالإقرار السنوي برسم الدخول العقارية المُكْتَسَبَة برسم السنوات المُنصرمة التي لم يطلها التقادم، بتسوية وضعيتهم الجبائية بصورة تلقائية، وذلك من خلال أدائهم لمساهمة إبرائية تساوي 10% من المبلغ الإجمالي للدخول العقارية المكتسبة برسم سنة 2018، مقابل إعفائهم من أداء الضريبة على الدخل برسم الدخول العقارية وكذا من إلغاء الزيادات والغرامات والذعائر المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب برسم السنوات المنصرمة غير المتقادمة؛

- منح الملزمين بصفة انتقالية إمكانية تسوية وضعيتهم الجبائية من خلال الإدلاء بإقرار تصحيحي تلقائي بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، وذلك برسم السنوات المحاسبية 2016 و2017 و2018؛

- إحداث إطار قانوني لمسطرة شفوية تتم من خلالها المواجهة بين الإدارة والملزم الخاضع لمسطرة فحص المحاسبة، وذلك في إطار تعزيز الضمانات المخولة للملزمين. وينص هذا التدبير على عقد اجتماع مع الملزم بعد اختتام أشغال فحص المحاسبة، وقبل تبليغ هذا الأخير بالتعديل الضريبي؛

- توسيع نطاق تطبيق طلبات الاستشارة الضريبية المسبقة، وذلك لتوضيح الرؤية للمستثمرين، وتمكينهن من توجيه طاقاتهم لتنمية مشاريعهم؛

- إطلاق عملية «التسوية التلقائية» للممتلكات والموجودات النقدية المنشأة بالخارج مقابل أداء مساهمة إبرائية يتم بموجبها إعفاء الأشخاص المعنيين من دفع الغرامات المتعلقة بمخالفات قانون الصرف وأداء الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات وكذا الغرامات والجزاءات والرسوم الإضافية المفروضة على المخالفات المنصوص عليها بالمدونة العامة للضرائب.

تدابير ذات طابع اجتماعي:

- الإعفاء من رسم الاستيراد الذي تستفيد منه المعدات ذات الطابع التربوي والعلمي والثقافي الموجهة إلى التعليم؛
- الرفع من معدل التخفيض الجزافي المطبق على الأجر الخام للرياضيين المحترفين من 40% إلى 50%؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالداخل وعند الاستيراد بالنسبة للقاحات؛
- تطبيق السعر المخفض للضريبة على القيمة المضافة المحدد في 10% بدل 20% على عمليات بيع تذاكر الولوج للمتاحف والسينما والمسرح؛
- وضع نظام للتضريب المتدرج برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المشروبات غير الكحولية حسب نسبة السكر المحتوية عليه، وذلك حماية لصحة المواطنين؛
- إعفاء عمليات اقتناء الأراضي الموجهة للسكن الاجتماعي من واجبات التسجيل في إطار عقود «مرابحة».

التدابير ذات الطابع العام:

- تحسين تدبير التوازنات المالية خلال السنة من خلال تطبيق احتياطات اعتراضية على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة؛
- حذف 6 مرافق للدولة المسيرة بصورة مستقلة وحسابين خصوصيين للخزينة طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- منح صفة مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة ل:«متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب» التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى «صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية»؛
- إحداث فصل جديد بالميزانية العامة مخصص للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك تطبيقا للقانون رقم 76-15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

08

مفاهيم

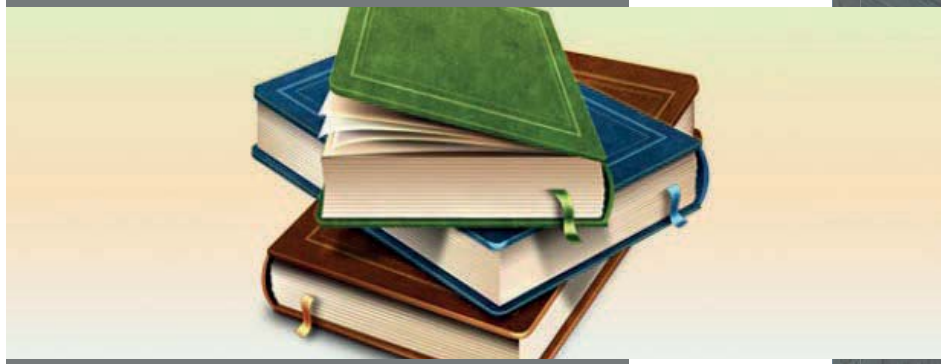

- **قانون المالية :** القانون الذي يتوقع، بالنسبة لكل سنة مالية، مجموع تكاليف و موارد الدولة، ويقيمها و ينص عليها ويأذن بها.
- **ميزانية الدولة:** وثيقة يتم من خلالها التوقع والترخيص للموارد والنفقات السنوية للدولة. وهي موزعة على ثلاثة عناصر وهي: الميزانية العامة، ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وميزانية الحسابات الخصوصية للخزينة.
- **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:** هي مصالح تابعة للدولة ولا تتوفر على الشخصية المعنوية والتي تغطي بعض نفقاتها، التي لا تدخل في اعتمادات الميزانية العامة، بمواردها الذاتية حيث أن هذه المرافق تتميز بالاستقلالية المالية.
- **الحسابات الخصوصية للخزينة:** حسابات ترصد للعمليات التي لا يمكن أن تدخل في الميزانية العامة بسبب طابعها الخاص أو بسبب العلاقة السببية المتبادلة بين الموارد والنفقات أو بسبب استمراريتها في الزمن.
- **الميزانية العامة:** الحساب الذي يتم من خلاله تتبع مجموع الموارد والتكاليف السنوية للدولة التي لا تأخذ شكل ميزانية فرعية ولا تدخل في حساب خصوصي للخزينة.
- **نفقات الموظفين:** تشتمل على المرتبات والأجور والتعويضات ومساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد (المادة 15 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية).
- **نفقات التسيير:** تشمل نفقات الموظفين ونفقات المعدات والنفقات المختلفة كما تشمل أيضا النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية و النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية و النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة.
- **نفقات الاستثمار:** تعتبر من بين الأبواب التي تجمع فيها نفقات الميزانية العامة (المادة 13 و 38 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية). وتنص المادة 17 على أنه «توجه نفقات الاستثمار بالأساس لإنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات بغية الحفاظ على الثروات الوطنية أو إعادة تكوينها أو تنميتها».
- **التكاليف المشتركة:** هي مجموع التكاليف التي يمكن إدراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات. ويفتح بكل من الباب الأول و الباب الثاني من الميزانية العامة، فصل تدرج فيه التكاليف المشتركة لتغطية النفقات المتعلقة بها(المادة 43 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية).
- **عجز الميزانية:** الوضع الذي تكون فيه موارد الدولة أقل من نفقاتها.
- **الدين العمومي:** الأموال التي اقترضتها الدولة لتغطية عجز الميزانية.
- **الناتج الداخلي الخام:** مجموع الثروات التي تم خلقها خلال سنة واحدة على المستوى الوطني.
- **المداخيل الضريبية :** المداخيل المتأتية من الاقتطاعات الإجبارية والغير قابلة للاسترداد والتي ليس لها مقابل مباشر (الضرائب المباشرة وما شابهها والضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمبر)، حيث تتقاضاها الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل النفقات العمومية.
- **المداخيل غير الضريبية:** هي مجموع الموارد الغير ضريبية التي تحققها الدولة باستثناء الديون العمومية. ويتعلق الأمر أساسا بالسلع والخدمات التي تتصرف فيها الدولة من خلال البيع أو الكراء، ومداخيل الاحتكارات والاستغلالات، والتفويتات والتوظيفات المالية، والهبات والمنح، وسداد القروض والسلفات التي تمنحها الدولة والعقوبات والمخالفات والمضبوطات غير الضريبية.
- **التضخم:** الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

09

ملحقات

1. تطور نفقات الدين العمومي:

الدين العمومي	2017	2018	2019*	2020**
الدين الخارجي العمومي				
قيمة الدين الخارجي العمومي (بملايين الدرهم)	332.558	326.615	350.217	363.121
الدين الخارجي للخزينة				
قيمة الدين الخارجي للخزينة (بملايين الدرهم)	153.197	147.983	167.797	179.412
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	14,40%	13,40%	14,60%	14,80%
الدين الداخلي للخزينة				
قيمة الدين الداخلي للخزينة (بملايين الدرهم)	539.135	574.637	589.301	617.620
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	50,70%	51,90%	51,30%	51,00%
مجموع دين الخزينة				
قيمة دين الخزينة (بملايين الدرهم)	692.332	722.620	757.098	797.031
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	65,10%	65,30%	65,90%	65,90%
أعباء فائدة الدين (بملايين الدرهم)	26.742	27.001	29.037	29.023
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	2,50%	2,40%	2,50%	2,40%

*أرقام مؤقتة

**توقعات

2. وارد الاقتراضات والنفقات المتعلقة بخدمة الدين برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020:

تأثر تحملات الدين بتغير سعر الفائدة

- الدين الداخلي: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب 0,01% إلى زيادة محتملة بمبلغ 12,9 مليون درهم أو بنسبة 0,05% على مستوى تحملات فوائد الدين الداخلي برسم السنة المالية.
- الدين الخارجي: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب 0,01% إلى ارتفاع بمبلغ 6,6 مليون درهم أو بنسبة 0,14% على مستوى تحملات فوائد الدين الخارجي.

تأثر تحملات الدين بتغير سعر الصرف

- في حالة فرضية ارتفاع سعر الأورو بالنسبة للدرهم ب 5%، فإن خدمة الدين الخارجي للخزينة سترتفع بنسبة 3,1%.
- في حالة فرضية ارتفاع سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للدرهم ب 5% فإن خدمة الدين الخارجي للخزينة ستنخفض بنسبة 2,1%.

النفقات المتعلقة بخدمة الدين بملايين الدرهم	مشروع قانون المالية 2020
نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي	29.023
نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين الداخلي	24.292
نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين الخارجي	4.731
استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل	67.512
استهلاكات الدين الداخلي	51.131
استهلاكات الدين الخارجي	16.381
مجموع النفقات المتعلقة بالدين العمومي	**96.535**

موارد الاقتراضات بملايين الدرهم	مشروع قانون المالية 2020
مبلغ الاكتتابات المقررة على المدى المتوسط والطويل	66.200
مقابل الاقتراضات الخارجية	31.000
مجموع الموارد	97.200

3. جدول التوازن لمقارنة معطيات قانون المالية لسنة 2019 ومشروع قانون المالية لسنة 2020:

	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التغيرات المطلقة	التغيرات ب %
المداخيل العادية للميزانية العامة (1)	253.423.118.000	257.043.001.000	+3.619.883.000	1,43%
- المداخيل الضريبية :	**228.615.226.000**	**233.373.290.000**	**+4.758.064.000**	**2,08%**
- الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة	101.370.838.000	103.947.734.000	+2,576.896.000	2,54%
- الضرائب غير المباشرة	99.487.848.000	102.241.665.000	+2,753.817.000	2,77%
- الرسوم الجمركية	9.548.220.000	10.347.949.000	+799.729.000	8,38%
- رسوم التسجيل و التمبر	18.208.320.000	16.835.942.000	-1.372.378.000	-7,54%
- المداخيل غير الضريبية :	**24.807.892.000**	**23.669.711.000**	**-1.138.181.000**	**-4,59%**
- حصيلة تفويت مساهمات الدولة	5.000.000.000	3.000.000.000	-2.000.000.000	-40,00%
- حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	11.450.000.000	12.209.000.000	+759.000.000	6,63%
- عائدات أملاك الدولة	354.500.000	354.500.000		
- موارد مختلفة	6.803.392.000	6.636.211.000	-167.181.000	-2,46%
- موارد الهبات و الوصايا	1.200.000.000	1.470.000.000	+270.000.000	22,50%
النفقات العادية للميزانية العامة (2)	243.649.709.000	250.608.362.000	+6.958.653.000	2,86%
- نفقات التسيير :	**215.618.339.000**	**221.585.343.000**	**+5.967.004.000**	**2,77%**
- نفقات الموظفين	112.159.310.000	138.084.181.000	+25.924.871.000	23,11%
- نفقات المعدات والنفقات المختلفة	45.130.114.000	48.291.631.000	+3.161.517.000	7,01%
- التكاليف المشتركة	44.095.142.000	24.651.211.000	-19.443.931.000	-44,10%
- النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية	10.533.773.000	8.158.320.000	-2.375.453.000	-22,55%
- النفقات الطارئة و المخصصات الإحتياطية	3.700.000.000	2.400.000.000	-1.300.000.000	-35,14%
- نفقات الفوائد و العمولات المتعلقة بالدين العمومي	**28.031.370.000**	**29.023.019.000**	**+991.649.000**	**3,54%**
الرصيد العادي (3)=(1)-(2)	9.773.409.000	6.434.639.000	-3.338.770.000	-34,16%

	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التغيرات المطلقة	التغيرات ب %
- نفقات الإستثمار للميزانية العامة (4)	**73.372.918.000**	**78.210.295.000**	**+4.837.377.000**	**6,59%**
رصيد الميزانية العامة (دون حصيلة الإقتراضات و استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل) (5)=(3)-(4)	-63.599.509.000	-71.775.656.000	-8.176.147.000	12,86%
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة				
- موارد ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2.811.499.000**	**2.236.914.000**	**-574.585.000**	**-20,44%**
- نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :	**2.811.499.000**	**2.236.914.000**	**-574.585.000**	**-20,44%**
- نفقات الإستغلال	2.015.069.000	1.939.554.000	-75.515.000	-3,75%
- نفقات الإستثمار	796.430.000	297.360.000	-499.070.000	-62,66%
رصيد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة(6)	-	-	-	-
الحسابات الخصوصية للخزينة				
- موارد الحسابات الخصوصية للخزينة	**85.081.989.000**	**90.254.260.000**	**+5.172.271.000**	**6,08%**
- نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	**84.397.383.000**	**90.019.671.000**	**+5.622.288.000**	**6,66%**
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة (7)	684.606.000	234.589.000	-450.017.000	-65,73%
رصيد ميزانية الدولة (دون حصيلة الإقتراضات و استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل) (8)=(5)+(6)+(7)	-62.914.903.000	-71.541.067.000	-8.626.164.000	13,71%
استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل (9)	**39.213.200.000**	**67.512.204.000**	**+28.299.004.000**	**72,17%**
- الداخلي	**34.095.200.000**	**51.131.500.000**	**+17.036.300.000**	**49,97%**
- الخارجي	**5.118.000.000**	**16.380.704.000**	**+11.262.704.000**	**220,06%**
الحاجيات الإجمالية لتمويل ميزانية الدولة (10)=(8)-(9)	-102.128.103.000	-139.053.271.000	-36.925.168.000	36,16%
موارد الإقتراضات المتوسطة و الطويلة الأجل (11)	**76.200.000.000**	**97.200.000.000**	**+21.000.000.000**	**27,56%**
- الداخلية	**49.200.000.000**	**66.200.000.000**	**+17.000.000.000**	**34,55%**
- الخارجية	**27.000.000.000**	**31.000.000.000**	**+4.000.000.000**	**14,81%**
الحاجيات المتبقية لتمويل ميزانية الدولة (10)+(11)	-25.928.103.000	-41.853.271.000	-15.925.168.000	61,42%

تفاعل معنا

بزيارتك لموقع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على العنوان التالي

www.finances.gov.ma

بإمكانك أيضا إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير محتوى
ميزانية المواطن على العناوين التالية

شارع محمد الخامس، الحي الإداري الرباط - شالة
08 à 05 37.67.75.01
05 37.67.75.26
www.finances.gov.ma

https://www.facebook.com/financesmaroc/
https://twitter.com/financesmaroc